



٢٠٢٣/٠٢/٠٨

## اجتماع مجلس الوزراء رقم (٢٢٨) برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي



استهل الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء اجتماع الحكومة اليوم برئاسته، بالإشارة إلى عدد من الفعاليات الرئاسية المهمة التي جرت مؤخراً، وشهدت زخماً فيما يخص ملف علاقات مصر على الصعيد الخارجي، وأبرزها استقبال الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، كلاً من السيد/ زوران ميلانوفيتش، رئيس جمهورية كرواتيا، وكذا لقاء الرئيس بالسيد/ نيكولاي تشوكا، رئيس وزراء جمهورية رومانيا، مشيراً إلى أن هذه اللقاءات سادتها روح الصداقة وتطرفت للتشاور حول مختلف القضايا، وبحث سبل تعزيز وتنمية العلاقات المشتركة، بما يعكس مكانة مصر في الدائرتين الاقليمية والعالمية، ودورها الفاعل الذي يجعلها ركيزة استقرار في المنطقة العربية والشرق الأوسط .

على صعيد آخر، وفيما يتعلق بجهود التعامل مع تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية، أشار الدكتور مصطفى مدبولي إلى أن الحكومة تعكف حالياً، من خلال الوزراء المعنيين وعدد من الخبراء المتخصصين، على وضع سيناريوهات للتعامل مع استمرار أمد تلك التداعيات، وذلك خلال عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ .

كما تطرق رئيس الوزراء للحديث عما يتم بشأن إعداد الموازنة العامة للدولة للعام المالي الجديد، مشيراً إلى أنه يتم التنسيق بشأنها حالياً مع وزير المالية، مجدداً التأكيد على أن تلك الموازنة تضع برامج الحماية الاجتماعية على أجندة أولوياتها.

ولفت رئيس الوزراء، خلال الاجتماع، إلى الجهود المبذولة بالتعاون مع الوزراء المعنيين لإتاحة المزيد من التيسيرات والمحفزات التي من شأنها جذب مزيد من الاستثمارات المباشرة، وكذا توفير النقد الأجنبي، وذلك سعياً لتخفيض الفجوة الدولارية.

كما تطرق الدكتور مصطفى مدبولي خلال الاجتماع، إلى ما يتم اتخاذه من إجراءات وخطوات في إطار تأمين احتياجات البلاد من المحاصيل الزراعية الاستراتيجية، مشيراً إلى أنه من ضمن تلك الإجراءات، ما يتعلق بالتوسع في تطبيق منظومة الزراعة التعاقدية، تشجيعاً للمزارعين على زيادة حجم الأراضي المنزرعة بهذه المحاصيل الاستراتيجية، لافتاً إلى أنه من المقرر خلال الأسبوع المقبل الإعلان عن "سعر ضمان" لعدد من هذه المحاصيل، تحقيقاً للمستهدفات في هذا الصدد.

كما أكد الدكتور مصطفى مدبولي خلال الاجتماع، أن الحكومة حريصة على اتخاذ كافة الإجراءات في إطار سعيها لتيسير الإجراءات الداعمة للقطاع الصناعي، بالنظر لما يمثله هذا القطاع من أهمية في زيادة فرص الإنتاج والتشغيل ورفع معدلات التصدير.

وأشار مدبولي إلى عدد من التيسيرات الضريبية التي ستعرض على مجلس الوزراء اليوم، يتم دراستها فيما يخص توطین صناعة الهاتف المحمول في مصر، كما أكد على تفعيل عمل المكتب الاستشاري المعتمد، لتأكيد التزام المنشآت الصناعية بالأكواد المختلفة، بما يساعد في إصدار الموافقات الخاصة بالحماية المدنية، والاشتراطات البيئية، ومن ثم الحصول على التراخيص الصناعية بالسرعة المطلوبة.

استعرضت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، خلال اجتماع مجلس الوزراء اليوم، الاستعدادات النهائية لإطلاق الإطار الاستراتيجي للشراكة مع الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة للفترة من ٢٠٢٣ وحتى ٢٠٢٧، والمقرر إطلاقه خلال مارس ٢٠٢٣، وذلك تنفيذاً لتوجيهات السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية، باتخاذ الخطوات التنفيذية للانتهاء من الإطار.

وأوضحت (المشاط) أنه تم إطلاق " خارطة طريق إعداد الإطار الجديد" في مايو ٢٠٢١، والتي مثلت انطلاقة نحو مشاورات مستمرة وموسعة ضمت أكثر من ٣٠ جهة وطنية بالإضافة إلى منظمة الأمم المتحدة في مصر والوكالات والبرامج التابعة لها، إلى جانب كافة الأطراف ذات الصلة؛ من مراكز الفكر والأكاديميين والقطاع الخاص والمجتمع المدني والنقابات وشركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين.

وأشارت وزيرة التعاون الدولي، إلى أن عملية المشاورات تضمنت تحديد الأولويات الاستراتيجية، ورصد أهم الملاحظات من مختلف الجهات، فضلاً عن عقد العديد من ورش العمل واللقاءات التشاورية للوصول لمحاویر الإطار الاستراتيجي الجديد، مؤكدة أن الإطار الجديد حرص على تلبية الأولويات الوطنية، مُتمثلة في برنامج عمل الحكومة "مصر تتطلق" ومحاویر الخمسة المتعلقة بحماية الموارد الطبيعية، وتطوير رأس المال البشري والتنمية الاقتصادية وتحسين كفاءة الأداء الحكومي وتعزيز الإنتاجية والتوظيف وتحسين المستوى المعيشي للمواطن المصري.

كما أكدت الدكتورة رانيا المشاط أن الإطار الاستراتيجي للشراكة مع الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة يتكامل مع كافة المبادرات الرئاسية وعلى رأسها مبادرة تنمية الريف المصري "حياة كريمة"، ورؤية مصر ٢٠٣٠، ووثيقة حقوق الإنسان، وغيرها من الاستراتيجيات القطاعية.

ولفتت وزيرة التعاون الدولي إلى أن الإطار يتسم بالتكامل أيضاً مع الاستراتيجيات القطرية الأخرى التي تعمل الوزارة على إعدادها مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، بما يحقق التكامل ويعظم الفائدة من جهود التعاون الإنمائي المنفذة، ويدعم جهود الدولة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وأضافت (المشاط) أنه في ضوء الاستعدادات للتوقيع على الإطار الجديد، الذي يمثل مرحلة جديدة من مراحل التعاون المثمر بين جمهورية مصر العربية والأمم المتحدة، سيتم، بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة في مصر، تنظيم عدد من الزيارات الميدانية للمشروعات المنفذة على أرض الواقع في محافظات: الإسكندرية، ودمياط، والمنيا، وأسوان، والتي تمثل نموذجاً واقعيًا للمشروعات التي تضع في اعتبارها المواطن كأولوية أولى بهدف تحسين مستوى معيشتهم، وتعزيز جهود التنمية المستدامة، ومن بينها مشروع وحدات الرعاية الصحية، وبرنامج الاستثمارات الزراعية المستدامة وسبل

العيش SAIL ، ومشروع التمكين الاقتصادي للمرأة من أجل النمو الشامل والمستدام، وبرنامج الاستثمار في رأس المال البشري في صعيد مصر، إلى جانب جهود رفع كفاءة متحف النوبة، وإنشاء مراكز التعلم المجتمعية، وغيرها من نماذج المشروعات في مختلف مجالات التنمية.

القرارات:

-وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بمشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة، والذي ينص على أن تُضاف فقرة ثانية للبند ٢٥ من الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون المشار إليه نصها كالتالي " وتعفى من رسم تنمية الموارد المالية للدولة الأجزاء والمكونات اللازمة لإنتاج أجهزة الهاتف المحمول وإكسسواراتها التي تستوردها المصانع والشركات بغرض التصنيع محلياً، كما يُعفى من هذا الرسم المنتج النهائي لهذه الأجهزة، وأجزائها، وإكسسواراتها المُصنعة محلياً."

وتأتي هذه الخطوة في إطار جهود الدولة لتوطين وتعميق صناعة التليفون المحمول في مصر، وتشجيع الشركات العالمية على الاستثمار في هذا القطاع، وهو ما يسهم في توفير المنتجات المختلفة للسوق المحلية، وكذا خلق فرص للتصدير.

-اعتمد مجلس الوزراء نتيجة دراسة وزارة المالية بشأن طلب محافظة أسوان التصرف بنظام البيع في مساحة ٥٩٤٠ م<sup>٢</sup> المقام عليها مبان ومنشآت مدرسة نوبل المستقبل الخاصة للغات، بناحية قرية الجينية والشباك، بالوحدة المحلية لمركز ومدينة نصر النوبة بالمحافظة، في ظل احتياج المنطقة لنشاط هذه المدرسة المقامة بالفعل والتي تؤدي الغرض المنشأة من أجله، بما يخدم العملية التعليمية، مع التأكيد على الالتزام باستكمال كافة الموافقات والترخيص اللازمة لهذا النشاط .

-اعتمد مجلس الوزراء نتيجة دراسة وزارة المالية بشأن طلب محافظة دمياط التحقق من مناسبة القيمة المقدرة للتصرف بنظام حق الانتفاع والاستغلال السنوي، لأرض ومبنى الفندق الكائن بالقطعة رقم ١ بشارع ٢٥ بمدينة رأس البر، وكذا المساحة الشاطئية المزمع تخصيصها لنزلاء الفندق، وذلك لصالح الشركة القابضة للسياحة والفنادق، مع الاتفاق على أن يؤول الفندق والمنطقة الشاطئية وكل ما يتم إضافته من أعمال تطوير بمعرفة الشركة إلى المحافظة بنهاية مدة الانتفاع، بحالة جيدة وصالحة للتشغيل والاستغلال .

-اعتمد مجلس الوزراء موافقة المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية على الضابط الخاص بالفصل بين الأنشطة السكنية وغير السكنية، ليكون الاستخدام المعتمد للأرض المقام عليها المشروع، فإذا كانت استخدامات الأرض سكنية، فيسري عليها الاشتراطات البنائية ومنظومة استصدار التراخيص الجديدة، أما إذا كانت غير سكنية فيسري عليها الاشتراطات التخطيطية والبنائية الواردة بقانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها، طبقاً للاشتراطات الخاصة بالجهات الخدمية المقدمة للخدمات .

-وافق مجلس الوزراء على ما تقدمت به وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي لإقامة ١٠٠ مشروع عرضها المحافظون ولها صفة النفع العام، في ١٨ محافظة بمساحة اجمالية نحو ٢٠١ فدان و ٥ قراريط، وتشمل تلك المشروعات محطات معالجة صرف صحي، وخطوط مياه، وأسواق مطورة، ومنشآت صحية، ومنشآت تعليمية، ومكاتب بريد، ومشروعات سكنية وخدمية، وغيرها.

-وافق مجلس الوزراء على عدد من الطلبات المقدمة من الشركات العاملة في مجال تنفيذ وإنشاء أبراج تقوية لشبكات المحمول، بشأن إقامة أبراج تقوية لشبكات الهاتف المحمول، في ٢٠ محافظة، باعتبارها من مشروعات النفع العام، ويستفيد بهذه الطلبات عدد من قرى المبادرة الرئاسية " حياة كريمة".

-استعرض مجلس الوزراء حصرًا للأراضي الفضاء والمبنية، والهناجر غير المستغلة بالمصانع والشركات التابعة لوزارة الإنتاج الحربي، بهدف دراسة الأسلوب الأمثل للاستفادة منها على النحو الذي يحقق عائداً اقتصادياً، وذلك ضمن جهود الدولة للاستغلال الأمثل لأصولها، وتم تكليف وزير الإسكان بدراسة هذه المواقع، واقتراح الاستغلال الأمثل للأنشطة بها، مع التأكيد أن بها أنشطة صناعية يمكن طرحها للمستثمرين الصناعيين.

-وافق مجلس الوزراء على مد فترة تقديم طلبات توفيق أوضاع مشروعات الاقتصاد غير الرسمي لمدة عام، اعتباراً من يوم ٢٠٢٣/٤/٦.

تأتي هذه الخطوة بهدف إتاحة الفرصة لعدد أكبر من تلك الكيانات لهذه الخطوة، في إطار جهود الدولة لتهيئة المناخ الاستثماري لتلك المشروعات، ودمجها ضمن الاقتصاد الرسمي لتعزيز الاقتصاد الوطني .

-وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بشأن تخصيص مساحة نحو ١٠ أفدنة من الأراضي المملوكة ملكية خاصة للدولة، ناحية أبورواش بمركز ومدينة كرداسة بمحافظة الجيزة، لصالح الهيئة القومية للإنتاج الحربي، لإقامة محطة معالجة المخلفات الصلبة البلدية لتحويلها إلى طاقة كهربائية، في إطار جهود الدولة لتبني حلول مستدامة كأحد أهداف خطة التنمية الشاملة.

-وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بنقل ملكية أسهم شركة النصر للتصدير والاستيراد (جسور)، من الشركة القابضة للسياحة والفنادق التابعة لوزارة قطاع الأعمال العام، إلى الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات التابعة لوزارة التجارة والصناعة، على أن تسري على الشركة أحكام قانون شركات المساهمة والتوصية بالأسهم، والشركات ذات المسؤولية المحدودة، وشركات الشخص الواحد.

يأتي هذا القرار في ظل سعي وزارة التجارة والصناعة لتصبح شركة "جسور" ذراعاً لها لتحقيق خطة الدولة الرامية لزيادة قيمة الصادرات المصرية، من خلال التنسيق بين جهات الدولة وكيانات القطاع الخاص المعنية بتنمية الصادرات، على أن تواصل شركة "جسور" اختصاصاتها في القيام بأعمال وخدمات الوساطة، والتسويق، والنقل، والخدمات اللوجيستية، وخدمات الوكالة للصادرات المصرية، وما يضاف إليها من مهام جديدة في إطار القوانين المنظمة، فضلاً عن مساعدة الشركات المصرية للمشاركة في المعارض والفعاليات الترويجية، إضافة إلى التسويق للعقار المصري، وتيسير توصيل الشركات المصدرة بالمستوردين المحتملين بالأسواق العالمية.

-وافق مجلس الوزراء على بعض الآليات اللوجيستية المتعلقة باستضافة مصر لورشة عمل "التحقق من مشروع الإطار المؤسسي الإقليمي لتطوير الأنظمة القابلة للتشغيل البيئي الإقليمي في المنطقة"، المقرر عقدها بين يومي ٢٠ و٢٢ فبراير الجاري، بالتنسيق بين وزارة الطيران المدني ومنظمة السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا "الكوميسا"، لكونه حدثاً إقليمياً كبيراً، يعكس المكانة الدولية لمصر.

# اجتماع مجلس الوزراء رقم (228) برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي

الأربعاء، 08 فبراير 2023 اجتماعات مجلس الوزراء



استهل الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء اجتماع الحكومة اليوم برئاسته، بالإشارة إلى عدد من الفعاليات الرئاسية المهمة التي جرت مؤخراً، وشهدت رخصاً فيما يخص ملف علاقات مصر على الصعيد الخارجي، وأبرزها استقبال الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، كلاً من السيد/ زوران ميلانوفيتش، رئيس جمهورية كرواتيا، وكذا لقاء الرئيس بالسيد/ نيكولاي نيشوكا، رئيس وزراء جمهورية رومانيا. مشيراً إلى أن هذه اللقاءات سادتها روح الصداقة وتطرفت للتشاور حول مختلف القضايا، ويحث سبل تعزيز وتنمية العلاقات المشتركة، بما يعكس مكانة مصر في الدائرتين الإقليمية والعالمية، ودورها الفاعل الذي يجعلها ركيزة استقرار في المنطقة العربية والشرق الأوسط.

على صعيد آخر، وفيما يتعلق بجهود التعامل مع تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية، أشار الدكتور مصطفى مدبولي إلى أن الحكومة تعكف حالياً، من خلال الوزراء المعنيين وعدد من الخبراء المتخصصين، على وضع سيناريوهات للتعامل مع استمرار أمد تلك التداعيات، وذلك خلال عامي 2023 و 2024.

كما تطرق رئيس الوزراء للحديث عما يتم بشأن إعداد الموازنة العامة للدولة للعام المالي الجديد، مشيراً إلى أنه يتم التنسيق بشأنها حالياً مع وزير المالية، مجدداً التأكيد على أن تلك الموازنة تضع برامج الحماية الاجتماعية على أجندة أولوياتها.

ولفت رئيس الوزراء، خلال الاجتماع، إلى الجهود المبذولة بالتعاون مع الوزراء المعنيين لإياحة المزيد من التيسيرات والمخففات التي من شأنها جذب مزيد من الاستثمارات المباشرة، وكذا توفير النقد الأجنبي، وذلك سعياً لتخفيف العبء الدولارى.

كما تطرق الدكتور مصطفى مدبولي خلال الاجتماع، إلى ما يتم اتخاذه من إجراءات وخطوات في إطار تأمين احتياجات البلاد من المحاصيل الزراعية الاستراتيجية، مشيراً إلى أنه من ضمن تلك الإجراءات، ما يتعلق بالنوسج في تطبيق منظومة الزراعة التعاقدية، نتججياً للمزارعين على زيادة حجم الأراضي المنزرعة بهذه المحاصيل الاستراتيجية، لافتاً إلى أنه من المقرر خلال الأسبوع المقبل الإعلان عن "سعر ضمان" لعدد من هذه المحاصيل، تحقيقاً للمستهدفات في هذا الصدد.

[www.cabinet.gov.eg/Meeting/Details/10720](http://www.cabinet.gov.eg/Meeting/Details/10720)